



مؤشرات السوق سجلت تراجعاً جماعية بنهاية جلسة أمس بعد رفع الفائدة محلياً وعالمياً

جني الأرباح يكبّد «البورصة» 333 مليون دينار خسائر أسبوعية

توقعات إيجابية لسوق الأسهم خلال الجلسات المقبلة بالتزامن مع توالي إفصاحات النصف الأول

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تعاملات جلسة أمس، على تراجع مؤشرات، وذلك على وقع رفع سعر الخصم من قبل بنك الكويت المركزي بواقع 25 نقطة أساس من مستوى 4٪ إلى 4,25٪، إذ تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,22٪، وانخفض المؤشر الرئيسي 0,12٪، ليتراجع المؤشر العام 0,20٪، ولحق «المركزي» الكويتي بـ 5 بنوك مركزية خليجية زعت أسعار الفائدة عقب قرار الفيدرالي الأميركي رفع سعر الفائدة 25 نقطة.

وعلى مستوى التداولات الأسبوعية لبورصة الكويت، سجلت كل المؤشرات تراجعاً جراء عمليات بيع لجنج الأرباح بعد أن شهدت الأسابيع الماضية ارتفاعات متتالية استباقاً لإفصاحات النصف الأول.

وتراجعت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بنهاية التعاملات الأسبوعية على وقع عمليات البيع بنسبة 0,7٪ بعد أن فقدت 333 مليون دينار إجمالي القيمة

إلى 42,87 مليار دينار تراجعاً من 43,2 مليار دينار الأسبوع الماضي.

ورغم تراجع البورصة في تعاملات الأسبوع، إلا أن توقعات إيجابية بالجلسات المقبلة خاصة أن الفترة الحالية تشهد إفصاحات إيجابية للبنوك والشركات للنصف الأول من العام الحالي، فضلاً عن توصيات بتوزيعات مرحلية. التوقعات الإيجابية المتدفقة للسوق ارتفاعاً بنسبة

43٪ بمحصلة إجمالية 218 مليون دينار بمتوسط يومي 44 مليون دينار، علماً بأن جلسات الأسبوع الماضي اقتصرت على 3 جلسات لتعطل السوق بمناسبة العام الهجري الجديد. كما ارتفعت كميات الأسهم المتداولة بنهاية التعاملات الأسبوعية خلال جلسات الأسبوع يتداول 1,051 مليار سهم ارتفاعاً من 766 مليون سهم، وزادت أحجام التداول لاكتمال جلسات الأسبوع



مقارنة بالأسبوع الذي سبقه. وأنهت البورصة الكويتية تداولات الأسبوع على تراجع جماعي للمؤشرات، إذ انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0,9٪ بخسارة 75 نقطة ليصل المؤشر إلى 8086 نقطة مقارنة مع 8161 نقطة الأسبوع الماضي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,2٪ بخسارته 12 نقطة ليصل المؤشر إلى 5594 نقطة مقارنة مع 5606 نقطة، وبذلك انخفض مؤشر السوق

العام بنسبة 0,7٪ بخسائر بلغت 56 نقطة ليصل إلى 7263 نقطة تراجعاً من 7319 نقطة.

إلى ذلك، اتسمت تعاملات الأرباح على أسهم السوق الأول بالتوازن على مدار جلسات الأسبوع، وذلك من خلال رفع نسب الملكية في أسهم 8 شركات، والإبقاء على ذات النسب في أسهم 19 شركة، فيما تقلصت ملكيات الأرباح في أسهم 4 شركات، وتراجعت قيمة ملكيات الأرباح في أسهم السوق الأول بنسبة 0,9٪ ببلوغها 5,42 مليارات دينار، وفقاً لبيانات البورصة بتاريخ 26 يوليو الجاري، وذلك مقارنة مع 5,47 مليارات دينار الأسبوع الماضي، وعلى مستوى قيمة ملكيات الأرباح في البنوك الكويتية، بلغت بنهاية الأسبوع 3,94 مليارات دينار، وكان لافتاً الإقبال على أسهم البنوك من خلال زيادة الملكيات في أسهم 7 بنوك هي الوطني والتجاري والأهلي والدولي KIB وبيت التمويل الكويتي «بيتك» ووبوبان، إضافة إلى «بيرة».

«الوطني» يحذر من رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة

احتيايل الهدف منها الحصول على معلوماتهم المصرفية لسرقة أموالهم أو بياناتهم. ويسخر «الوطني» كل إمكانياته الهائلة في التواصل مع العملاء وجميع قنواته الإلكترونية التي تحظى بمتابعة هي الأكبر على مستوى البنوك الكويتية لدعم حملة جهود بنك الكويت والأقتصاد.

ويعد بنك الكويت الوطني داعمًا وشريكًا رئيسيًا لكل حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين شرائح المجتمع، حيث إن «الوطني» وباعتباره أكبر المؤسسات المالية في الكويت دأب على تنظيم مختلف الفعاليات التي تسهم في توعية المجتمع بكل القطاعات المصرفية، كما يعمد إلى تنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال عمليات الاحتيال ومكافحة الجرائم المالية.

ويؤكد «الوطني» على أن البنك لن يطلب معلومات شخصية عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، محذراً العملاء من الرد على تلك الرسائل التي تمثّل محاولات



ضرورة التعامل بحذر مع الروابط الإلكترونية وعدم حفظ أي معلومات سرية مثل أرقام بطاقة السحب الآلي، أو بطاقة الائتمان، أو رقم التعريف الشخصي على الهاتف النقال، وكذلك عدم كتابة الرقم السري على البطاقة أو مشاركته مع أي جهة، وينطبق هذا أيضاً على كلمة التأكيد مرة واحدة OTP، كما يوصي البنك بضرورة تسجيل الخروج من التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبنك فور انتهاء التعامل.

ويكتف «الوطني» من حملات التوعية عبر نشر المواد التثقيفية والمحتوى

للبريد الإلكتروني، حيث تتم كتابة العديد من الرسائل المخادعة بشكل سيئ، وبها العديد من الأخطاء الإملائية والنحوية، وهذا بالطبع لن يصدر عن مؤسسة رسمية معروفة مثل البنوك أو شركات الاتصال والشركات الكبرى، لذا يجب تجاهل هذه الرسائل حتى لا تصبح ضحية للاحتيال.

ومع تعدد عمليات الاحتيال باستخدام أساليب مختلفة، يحرص بنك الكويت الوطني على حماية عملائه وزيادة وعيهم بكيفية تفادي عمليات الاحتيال من خلال اتباع النصائح والإرشادات التي يقدمها البنك عبر جميع قنواته الرقمية، وأبرزها

يحرص بنك الكويت الوطني على المشاركة الفاعلة في رفع الوعي وتعزيز الشمول والثقافة المالية لدى جميع الشرائح المجتمعية، وفي هذا الإطار، يواصل البنك دعمه لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية واتحاد مصارف الكويت.

وقد أطلق «الوطني» حملة للتعزيز من رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة، حيث يتم إرسال رسائل التصيد الاحتيالي عبر البريد الإلكتروني من المواقع المشبوهة مستخدمين شعار المؤسسات المعروفة مثل البنوك أو شركات الاتصال والشركات الكبرى، بحيث لا يستطع المستخدم أن يميز بين البريد الإلكتروني الحقيقي والمشبوه، لذلك يصعد بنك الكويت الوطني بنسبة قواعد مهمة للتعامل مع رسائل البريد الإلكتروني، أبرزها ضرورة التأكد من أن البريد الإلكتروني من مرسل من مؤسسة رسمية مع التأكد من القواعد النحوية والإملائية

ضمن حملة «لنكن على دراية»

«بيتك» يواصل جهود التوعية بحقوق العملاء وقواعد التعامل مع البنوك

يوصل بيت التمويل الكويتي «بيتك» جهوده لنشر الثقافة المالية ضمن إطار حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية.

وتركز الحملة على التوعية بحقوق العملاء، وأصول وقواعد التعامل مع البنوك، وأمن وحماية المعلومات من الاختراق، ومكافحة عمليات الاحتيال المالي وغيرها من النظم والتحذيرات، ضمن التزامهم بتوعية العملاء حول حقوقهم وواجباتهم نحو التعاملات المصرفية والمالية والأمن السبراني. وتتطرق الحملة إلى التوعية بعمليات التمويل وأنواعه، والبطاقات المصرفية، والتوعية بحقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تتناول النصائح المتعلقة بالأمن السبراني وحماية الحسابات المصرفية، وتوضيح آليات تقديم الشكاوى وحماية حقوق العملاء، مع التعريف بمهام القطاع المصرفي ودوره في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنميته، ويساهم «بيتك» من خلال رسائل متعددة تحمل مضامين مختلفة تتعلق بالعناصر الرئيسية للحملة، يوجهها إلى شرائح عملائه على تنوع مستوياتهم وإهتماماتهم وبما يتناسب مع ثقافة وطبيعة كل شريحة منهم، كما تتوجه بصفة دائمة مجموعة من الرسائل إلى الموظفين باعتبارهم الضلع الثاني في مثلث التوعية المكون من العملاء والموظفين والجمهور، باعتبارهم إما عملاء مستقبليين أو مستهدفين وبما يخدم في النهاية تحقيق أهداف الحملة، وأهمها التوعية والتعريف والتحذير من مخاطر محتملة لعدم اتباع تعليمات الأمان والسلامة عند الاستخدام لوسائل التقنية الحديثة، ومنها عدم تقديم أي معلومات عن الحسابات والمعاملات الشخصية لجهات مجهولة أو رد على رسائل غير معلومة المصدر، بما يخالف سرية البيانات وإجراءات الحماية المصرفية. ويحرص «بيتك» على نشر الثقافة المالية وثقافة الادخار والاستثمار، وتوعية العملاء



بخدمات ومنتجات البنوك وكيفية الاستفادة منها، كما يقدر «بيتك» جهود بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف في تنظيم حملة «لنكن على دراية» لتوعية المجتمع بالمعاملات المالية والمصرفية، التي تأتي في وقت مهم، يتزايد فيه التوجه نحو المعاملات البنكية والخدمات المالية بالاعتماد على التكنولوجيا، بما يحمل ذلك من فرص واسعة مع تحديات ومخاطر عديدة في ظل اكتشاف محاولات كثيرة باء معظمها بالفشل لاختراق حسابات العملاء أو الاضرار بالأنظمة ما يتطلب توعية شاملة مع تعزيز نظم الأمن السبراني والحماية ومقاومة غسيل الأموال والأنشطة الأخرى المجرمة قانونياً والمشبوهة.

وتبرز رسائل «بيتك» السياسات الواضحة والمحددة التي وضعها بنك الكويت المركزي لتوجيه عمليات الاقتراض والتمويل في البنوك، ومنها تزويد العملاء بتفاصيل القرض، وقيمة وعدد الأقساط، ومواعيد السداد، ونسبة القسط إلى صافي الراتب وتبعات عدم السداد، ويحق للعميل الحصول على مهلة يومين على الأقل، لمراجعة العقد بشكل شامل قبل التوقيع عليه، والحصول على مسودة العقد التي تتضمن تفاصيل مثل نوع القرض، ومدة السداد، ومقدار القسط المتاح للعملاء إلى نوعين، القرض الاستهلاكي والقرض السكني.

«المتحد» يعلن فائزي «الحصاد» الأسبوعي

أعلن البنك الأهلي المتحد عن نتيجة السحب الأسبوعي على جوائز الحصاد، والذي أقيم يوم الأربعاء الماضي في المقر الرئيسي للبنك بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة بالإضافة إلى حضور وإشراف ممثل من شركة دبلويت العالمية المدقق الخارجي لمراجعة عملية السحب، التزاماً بتعليمات وزارة التجارة والصناعة في ذلك الشأن.

وقد أسفر السحب عن حصول 10 من العملاء على 1000 دينار لكل منهم، وهم:

نواف عبدالله صالح العسوس، زهرة محمد إبراهيم يداالله، لولو أحمد خالد الصقعي، يحيى خليل عاصم المطيري، فيصل عبدالله عبدالله القلاف، محمد يوسف إبراهيم عبدالله، فضل الله عباس يد الله، حنان محمد عباس أحمد دوخي، عواطف مبارك مناور الرشيد، بدرية شلال سعود الحجرف.

كما أجرى البنك السحب الأسبوعي

المؤجل من 19 يوليو الجاري أسفر السحب عن حصول 10 من العملاء على 1000 دينار لكل منهم، وهم: محمد موسى محمد بلوشي، ناصر خميس معيش المطيري، نهاني ثواب سمار العازمي، شخبة عبداللطيف إبراهيم الدهيم، صالح مرزوق محمد العدواني، سجاد جاويد علي نواز، خالد باسم جبرا شحبر، خالد العمر، ريم سالم ذياب العنزي، محمد أحمد محمد حسن.

المستشار الكويتي

إعادة هيكلة الجهاز الحكومي ومركز اختيار القياديين.. للتذكير

د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تطوير إداري وموارد بشرية

Abumishari@yahoo.com

من وزارات وهيئات ومؤسسات ومجالس إلى 100 جهة تقريبا لدولة صغيرة عدد سكانها 4,667 ملايين نسمة من كويتيين ومقيمين، ولو قارنتها مع دول أخرى وأكبر من الكويت بسوادها وعدد سكان لوحدت عدد الجهات الحكومية تصل من 20 إلى 25 جهة فقط.

ثانياً، اقترح ديوان الخدمة المدنية بداية عام 2022 إنشاء مركز للتدريب والاختيار الحكومي، هدفه ضمان جودة العمل الحكومي وشفافية التعيينات وعدالتها، وهذا المركز سوف يستهدف الوظائف العامة والإشرافية والقيادية، حيث سيبدأ العمل على مرحلتين، الأولى تستهدف الوظائف الإشرافية والقيادية، وسوف يبدأ المرحلة الأولى بتدريب المرشحين، وبشكل مبدئي، للمناصب القيادية من قبل الوزراء، إلا أن الهدف المستقبلي هو تهيئة الصف الثاني من القياديين عبر الطلب من الجهات ترشيح مديري الإدارات لتجهيتهم لشغل الوظائف القيادية في حال ترشيحهم مستقبلاً.

أولاً إذا كانت الحكومة تريد وبجدية إعادة هيكلة الجهاز الحكومي، يجب أن تهدف إلى تقليص ودمج والغاء الكثير من الجهات غير الضرورية وإلحاق عملها واختصاصاتها بوزارة، وقد يكون أغلبها سابقاً ضمن عمل واختصاص الوزارة.

كما يجب أن تتم إعادة تحديث الهياكل التنظيمية والوظيفية ضمن مشروع إعادة الهيكلة لضمان جودة ونجاح المشروع وحل مشكلة تضخم الجهاز الحكومي والتعديل على كثير من الجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة التي عدلت هيكلها التنظيمي الوظيفي من دون أخذ موافقة مجلس الخدمة المدنية، وكان عليهم التنسيق مع قطاع التطوير الإداري في ديوان الخدمة المدنية حتى تضمن أن التحديث لهيكلها التنظيمي يتناسب ويتفق مع إجراءات وضوابط وقرارات مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية.

وأرى أن يتم البدء فيها بأسرع وقت ممكن هي إعادة هيكلة القطاع العام والسبب في أهمية هذا المشروع، أن الجهاز الحكومي تضمخ لدرجة أثرت على ميزانية الدولة بمصروفات كبيرة غير ضرورية، خاصة أن الحكومة تريد التقشف وتقليل المصروفات بسبب عجز عن الميزانية حسب تصريحتهم لوجود زيادة الجهات الحكومية من ميثاق ومجالس، وأغلبها لا يوجد داع لها وغير منتجة، فقط هناك صرف رواتب ومكافآت ومزايا لها.

وهناك جهات تدخل في تشابك وازدواجية مع اختصاصات جهات حكومية أخرى، وهناك جهات لا تعرف عنها شيئاً، بحيث لا تذكر في مناقشات مجلس الأمة ولا وسائل الإعلام، حيث وصل عدد الجهات الحكومية

بحسب تقرير لموقع «ذا تشاينا بروجكتس».. صادرات النفط الكويتي تتفوق على الواردات الصينية رغم ضخامتها

21,5 مليار دولار فائض الكويت من التبادل التجاري مع الصين

محمود عيسى

ذكر موقع «ذا تشاينا بروجكتس» في تقرير حديث، أن الصين والكويت عازمتان على المضي في بذل المساعي المشتركة لتعميق العلاقات القائمة بينهما على مختلف الأصعدة لاسيما السياسية والتجارية، مشيراً إلى أن الكويت كانت أول دولة خليجية تعترف بجمهورية الصين الشعبية، وحافظت على علاقة اقتصادية متينة مع تلك الدولة منذ ذلك الحين. وأضاف الموقع أن الكويت الواقعة على رأس الخليج العربي، كانت ثرية منذ زمن بعيد من خلال أهميتها على طرق التجارة القديمة للشرق الأوسط والمحيط الهندي، ناهيك عن المداخل النفطية الضخمة فيما بعد، وبحلول العقد الأول من الألفية الجديدة كانت الكويت الدولة الوحيدة في العالم الجنوبي التي تفرز الأموال للصين، بدلاً من العكس.

وكانت الكويت ترى في الصين حليفاً قوياً، وكانت بالتالي أول دولة خليجية توقع اتفاقية تعاون عسكري معها في عام 1995، وكانت دائماً معارضة للعقوبات الغربية المفروضة عليها، وبدأت الأمور بين الطرفين تكتسب مزيداً من الزخم في ثمانينيات القرن الماضي، عندما كان كلا البلدين في حاجة إلى حلفاء. وكانت الكويت غنية



وجمهورية الصين الشعبية بدأت في 22 مارس 1971. وكانت الكويت تشتري وتستثمر في الصين، حيث اشترت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، التي تعتبر من أقوى صناديق الثروة السيادية في العالم، حصة قيمتها 720 مليون دولار في عملاق البنوك الصينية ICBC في عام 2006. وبحلول عام 2011، كانت الاستثمارات الكويتية قد ارتفعت إلى نحو 5,6 مليارات دولار في الشركات الصينية، بما فيها ذلك البنك الزراعي الصيني وشركة CITIC للأوراق المالية.

ومع استمرار تدفق النفط الكويتي للصين، ظلت هذه السلعة من الواردات الأساسية للصين من الكويت ونظراً

لكونها سلعة ثمينة للغاية فقد ظلت سبباً في استمرار العجز في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الكويت، وعلى الرغم من أن الصين أكبر مصدر للكويت، إلا أن ذلك لم يفعل شيئاً لسد فجوة بلغت 21,5 مليار دولار في عام 2022 بين السلع المستوردة والنفط الذي تصدره الكويت. وفي غضون ذلك جاءت مبادرة الحزام والطريق التي كان من أهدافها توفير وتنفيذ أحد المشاريع الكبرى التي تحلم بها الكويت، وشأنها شأن معظم دول الخليج الأخرى، تدرك الكويت أنها لا تستطيع الاعتماد على نفطها إلى الأبد، ومن هنا وضع تصميم مجمع «مدينة السلع» المقدرته تكلفته بنحو 130 مليار دولار، عبر الخليج